

إنجاز 14% من سفلة شوارع صعدة

تفقد الأخ طه عبدالله هاجر محافظ صعدة مشروع سفلة شوارع مدينة صعدة والبالغ تكلفته ثلاثمائة مليار وثمانمائة مليون ريال بتمويل حكومي. وقد اطاع المحافظ خلال الزيارة على سير العمل الجاري في عدد من الشوارع حيث وصلت نسبة الإنجاز فيها ١٤٪. كما تفقد مشروع الرصف لعدد من شوارع عاصمة المحافظة واستمع القائمين على المشروع إلى شرح عن المشاكل التي يواجهونها ومدى تعاون المواطنين معهم في إنجاز هذه المشاريع. وقد شدد المحافظ على ضرورة الالتزام بالمواعيد عند التنفيذ لما لهذه المشاريع من أهمية بالغة في تحسين مظهر المدينة. منوها إلى أن هذه المشاريع التي تشهدها المحافظة ثمره توجيهات



فخامة الأخ المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، حفظه الله، والذي يولي هذه المحافظة الكثير من العناية والاهتمام والرعاية والحب لبائنها. وخلال زيارته لمخيمات النازحين بالمحافظة اطلع محافظ صعدة على عملية توزيع المساعدات الإنسانية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي وبإشراف منظمة الإغاثة الإسلامية للنازحين والمتضررين من فئمة التمرد والإرهاب الحوثي. كما حضر عملية اتلاف كمية من الحشيش والمخدرات والخمور وغيرها من المنوعات التي ضبطتها أجهزة الأمن بالمحافظة. وقد أشاد بدور رجال الأمن في ضبط هذه المواد.. مشدداً على أهمية مكافحة هذه الأفعال لما لها من مخاطر على المجتمع.



اقتصاد

تفاعلاً مع ما نشرته «الميثاق»:

وزارة الكهرباء.. هذه هي حقيقة المنح والقروض!!

يبدو أن التقرير الاقتصادي الذي نشرته «الميثاق» في العدد الماضي عن مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً منذ عام ٢٠٠٦م وحتى نهاية العام الماضي ألقى حجراً في المياه الراكدة وحرك هذا الملف المعقد الشائك والذي يحظى بمتابعة على أعلى المستويات نظراً لارتباط هذه المشاريع التنموية والخدماتية باحتياجات المواطنين وحياته ومعيشته، وانعكاس وتيرة التنفيذ إيجاباً أو سلباً على كل مناحي الحياة.

تعهد بها المانحون في مؤتمر لندن عام ٢٠٠٦م لتمويل التنمية في اليمن بمبلغ إجمالي ٥,٧ مليار دولار، فضلاً عن تفاوت نسبة السحب من التمويلات الخارجية المقدمة لليمن قبل مؤتمر لندن من وزارة إلى أخرى.

وزارة الكهرباء والطاقة تفاعلت مع ما ورد في التقرير الذي تحدثت عن مختلف الوزارات والقطاعات واعتبرت أن هناك العديد من الأسباب والمبررات المتعلقة بقطاع الكهرباء التي ينبغي توضيحها وابدأت بتنظيم لقاء مع مديري وحدات مشاريع الكهرباء الممولة خارجياً والذين تحدثوا إلى «الميثاق» في التحقيق التالي:

«الميثاق»: توفيق الشرعبي - جمال مجاهد



مدير متابعة المشاريع: مخصصاتنا 716 مليون دولار وسحبنا 73%

مدير مشروع الخط الشمالي: كثير من المشاريع لم توقع اتفاقياتها رغم استكمال إجراءات التنفيذ

مدير مشروع الطاقة الخامس: دراسة المشروع تأخرت لمدة سنتين



مدير مشروع مأرب 2: سنعلن عن مناقصة لمشروع محطة مأرب الثانية وسنوقع مع الشركة المنفذة قبل نهاية 2010م



المدير المالي لقطاع الكهرباء: الأسباب وراء تأخير المشاريع واحدة

البيت والإجراءات لدى الممول الرئيسي للمشروع وقصور أداء الاستشاري، وعدم اتخاذ إجراءات إزاءه، بالإضافة إلى قصور معين في إدارة المشروع، وتأخر استجابة وزارة المالية في تمويل مساهمة الحكومة، وكذلك هي الأسباب في كهرباء قري حجة - قصور في طرح المناقصة وقصور في أداء الاستشاري

وعدم اتخاذ إجراءات إزاءه ، قصور في إدارة المشروع وجود فجوة في التمويل.. يعني قضيئنا ما يقارب ٩ أشهر حتى توفر وزارة المالية بقية المبالغ وفتح الحساب الاعتمادي وهناك أيضاً تأخر في فتح خطاب الاعتماد والآن تحسين الوضع كثيراً بعد إنشاء وحدات المشاريع الممولة خارجياً وتم توفير تكفاءات وكوادر في هذه الوحدات بطريقة تنافسية والوضع بدأت تتحسن في مشاريع الكهرباء.. وفي هذا الصدد نشيد بجهود وزارة التخطيط في توفير التمويلات المطلوبة ومتابعة تنفيذ المشاريع. وبخصوص تمويل الوحدات هناك

وذلك مشروع السهيلى أن هذه المبالغ تم التوقيع عليها منذ عام ٢٠٠٦م إلى اليوم.. في ٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م تم التوقيع على اتفاقيات بمبلغ ٢٠٥ ملايين دولار، وفي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م تم التوقيع على ١١٥ مليون دولار وفي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م تم التوقيع على ٣٧ مليون دولار. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠م وقع على ١٨١ مليون دولار وبقيّة المبلغ ١٧٩ مليون دولار لم توقع اتفاقياتها بعد.

ويوضح السهيلى أن هذه المبالغ تم التوقيع عليها منذ عام ٢٠٠٦م إلى اليوم.. في ٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م تم التوقيع على اتفاقيات بمبلغ ٢٠٥ ملايين دولار، وفي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م تم التوقيع على ١١٥ مليون دولار وفي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م تم التوقيع على ٣٧ مليون دولار. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠م وقع على ١٨١ مليون دولار وبقيّة المبلغ ١٧٩ مليون دولار لم توقع اتفاقياتها بعد.

ويضيف السهيلى: إذا هناك كثير من المبالغ المرصودة من القروض والمنح تبذل وزارة التخطيط جهوداً كبيرة جداً، هناك مشاكل تحصل مع المانحين في اجتماع مجالس إدارة الصناديق، بعضها وفوق تمويلها قبل سنة أو سنتين وذلك يعني أن التمويل الكلي لا يتوافر إلا لاحقاً.. مثلاً الآن تقدم مدير مشروع ذمار - عدن إلى اللجنة العليا للمناقصات لإزالة المناقصة لكن اللجنة تشتت أن يكون التمويل مؤكداً من الصناديق وتتوفر هذا التمويل.. إذا نحن نعاني من عدم توافر التمويل الكلي، وتوقيع اتفاقياته.

ويضيف السهيلى: إذا هناك كثير من المبالغ المرصودة من القروض والمنح تبذل وزارة التخطيط جهوداً كبيرة جداً، هناك مشاكل تحصل مع المانحين في اجتماع مجالس إدارة الصناديق، بعضها وفوق تمويلها قبل سنة أو سنتين وذلك يعني أن التمويل الكلي لا يتوافر إلا لاحقاً.. مثلاً الآن تقدم مدير مشروع ذمار - عدن إلى اللجنة العليا للمناقصات لإزالة المناقصة لكن اللجنة تشتت أن يكون التمويل مؤكداً من الصناديق وتتوفر هذا التمويل.. إذا نحن نعاني من عدم توافر التمويل الكلي، وتوقيع اتفاقياته.

بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، الاتفاقية وقعت في ٢ يونيو ٢٠٠٦م وتمت المصادقة عليها في ٣ أبريل ٢٠٠٧م، تاريخ تأخرها ٢١ مارس ٢٠٠٨م، ومن أسباب التأخر الدراسة التي تأخرت حوالي سنتين، إضافة إلى نفاذ الاتفاقية وكذلك المنع المتاح هو ١٠٠ مليون دولار فقط، ونحن الآن نزلنا مناقصة بالمبلغ المتاح فقط..

الخط الشمالي
ويشير الدكتور عبدالستار الشرجبي مدير وحدة مشروع الخط الشمالي إلى أن المشروع عبارة عن مرحلتين الأولى خط نقل بطول ١٢٠ كيلو متراً ومن محطة باجل الحالية إلى القناوص - عيس وإنشاء محطة تحويل جديدة نظام ١٣٢ - ١٣٣ بقدرة ٢ × ٢٥ ميجا بمنطقة بني حسن، وإجراء التعديلات اللازمة على محطة تحويل باجل الحالية لاستيعاب دوائر المشروع الجديدة، وهذه المرحلة استكملنا كافة إجراءاتها وأعدنا المناقصة وحللنا ورسينا وتم المصادقة على الإرساء من قبل اللجنة العليا للمناقصات ووقعنا العقد الخاص بالمشروع الأول بمحطة التحويل مع الشركة الفائزة قبل التوقيع على اتفاقية التمويل التي وقعت في ٢٧ فبراير ٢٠١٠م ونحن كنا قد استكملنا كافة الإجراءات وحدثت إشكالية بسبب المكان المثالي للخطوط النقل برغم أن التأخر في توقيع العقد بسبب عدم وجود اتفاقية التمويل، وقد خاطبنا وزارة التخطيط باحترام من مذكرة أولها كانت في ١٥ يونيو ٢٠٠٨م.

ويتابع الشرجبي: في المرحلة الثانية رفعنا الموضوع للجنة العليا للمناقصات من أجل طرحه بمناقصة عامة لكن اللجنة العليا اعترضت على مسألة التمويل، حيث أكدت اللجنة أنها لن تسمح بإعلان أية مناقصة ما لم تكن هناك اتفاقية تمويل، وهذه الاتفاقية إلى الآن لم يتم توقيعها، والتكلفة تبلغ حوالي ٦٥ مليون دولار، وتم توقيع محضر بالأحرف الأولى مع الصندوق السعودي للتنمية على أساس أنه يتم تخصيص ١٥ مليون دولار كجزء من تمويل المرحلة الثانية كإتفاقية تمويل لم توقع حتى الآن.

وإذا اعتمدنا ١٥ مليون دولار، فإننا بحاجة إلى ٥٠ مليون دولار لاستكمال تكلفة المشروع وهذه المبالغ لم يتم توفيرها ولهذا نحن غير قادرين على إعلان المناقصة.. ولهذا نجد وزارة التخطيط تعدي تقاريرها أو تتحدث بعض الصحف عن بطء السحوبات، ولكن للأسف الشديد يبدو أن كثيراً من المشاريع لم توقع اتفاقياتها التمويلية حتى الآن، ولهذا يجب سيتم السحب إذا لم يتم توقيع الاتفاقية وتخصيص التمويل بعد.. إننا جاهزون في المرحلة الثانية ولدينا استعداد لإعلان المناقصة في أية لحظة ولكن من أين التمويل!؟

وهذا يتصلب من وزارة التخطيط تحويل التمويل ونحن سوف نعلن المناقصة فوراً لأننا أتمنا كافة الإجراءات لذلك.

محطة مأرب الثانية
من جانب آخر وعلى المستوى الجزئي هناك مشروع محطة مأرب بتكلفة ٢١٥ مليون دولار وعن أسباب تأخر استخدام هذا القرض يقول المهندس خالد راشد مدير عام وحدة تنفيذ مشاريع مأرب الغازية: إن المرحلة الثانية لمحطة مأرب الغازية أجلت مناقصتها للمرة الثانية بسبب اعتراض الصناديق الممولة على ملاحظات منها على سبيل المثال ارتفاع الأسعار وموقع المحطة أو طريقة فتح العطاءات وهذا كان ٢٠٠٧م وتم الإعلان مرة أخرى وفتحت العطاءات ٢٠٠٩م وتم تجاوز الإشكالية لكن بعد أن توقفت ١٦ شهراً.. والآن لايزال الموضوع مع الاستشاري لتحليل المناقصة، ومازال التحليل قائماً حتى ينتهي الاستشاري ومن ثم سيتم التوقيع مع الشركة التي ستسري عليها المناقصة وتتوقع استكمالها مع نهاية هذا العام، وهذا بعد أن صدر قرار من اللجنة العليا للطاقة ومجلس الوزراء أنه يتم التخليط مع المصنعين مباشرة وتخطبنا معهم ولم يستجب لنا أحد، وبالتالي صدر قرار أن نستمر في تحليل العروض وهو ما يحصل الآن وننتظر ما سيقدمه الاستشاري من مقترح، وبالنسبة لمحطة مأرب يمرحلتها الثالثة فهذه سيشترك فيها القطاع الخاص بنسبة ٥١٪، وصندوق التقاعد بنسبة ١٩٪ والحكومة ٣٠٪.

مشروع قطاع الكهرباء
ويقول الأخ عبدالرؤف الكيسي المدير المالي في مشروع قطاع الكهرباء: اعتقد أن كل المشاريع تكاد تتفق في أسباب التأخير، فمثلاً لدينا خط نقل حزين - ذمار - يريم - تم فتح العروض ولكن للأسف تم إعادة المناقصة وتجزئتها إلى أكثر من «لوت» والأسعار مطمئنة مبدئياً، كما تم توقيع عقد بتكلفة ٢٠ مليوناً و٩٤٧ ألف دولار خاص بتوريد وتركيب «غلايات» في محطة الحسوة بعدن، وتم دفع الدفعة المقدمة من قيمة العقد والاعتمادات المستندية في البنك المركزي للإجراءات.. الأمور سارت على أفضل وجه في المشروع وبالذات في الفترة الأخيرة. □

وأوضح أن المنظمة في إطار زيارتها الميدانية لتنفيذ مشروع مكافحة الظواهر السلبية التقت بعدد من أبناء لبحج الذين عبروا لها عن استيائهم من استئناف محكمة لبحج وبعض العاملين فيها. ودعت «فكر» رئيس مجلس القضاء الأعلى للتوجه بالإسراع في إنجاز قضايا الناس، مشيرة إلى أن تراكم تلك القضايا يؤدي إلى زيارة المازعات وهو ما يريده بعض الحاقدين. وبالقدر الذي استعكرت فيه المنظمة عدم اضطلاع المسؤولين بمحافظة لبحج بواجباتهم الملقة على عاتقهم فإنها أشارت إلى مخالطات بعض المسؤولين للقيادة السياسية بتدعيمهم المعلومات الخاطئة وما يتوافق مع أهواء أولئك الحاقدين. ودانت «فكر» جميع الأعمال الخارجة على القانون التي تقوم بها العصابات المسلحة والضالة. □

الاعتداء الإرهابي الذي استهدف فرع مقر جهاز الأمن السياسي في مدينة التواهي بمحافظة عدن صباح أمس الأول على الرغم من التحقيقات الأمنية لم تجزم حتى الآن أن المتفجدين عناصر من القاعدة، عدا المؤثرات التي تحمل بصمات القاعدة، ولا القاعدة تبنت الهجوم.. لكن المعطيات تؤكد أنه بالفعل من الأعمال الإرهابية القاعدية هذا أولاً.. والأدلة على أن المتفجدين للعمل الإرهابي كثيرة، نوردها في قراءة لأهداف العملية وأسبابها ومقارنتها بعمليات إرهابية مشابهة نفذها تنظيم القاعدة خلال الفترة السابقة.

القاعدة تسقط التوقيت الزمني

منصور الغدرة

بدايةً أرادت القاعدة من اعتدائها على فرع جهاز الأمن السياسي بعدن لفت الأنظار إلى هذه المدينة الأمتة، في محاولة من خلالها لإخمادها في معمة أعمالها الإرهابية.. والغاية الأهم والرئيسية لدى التنظيم تخفيف الضغط الذي يتعرض له أعضاؤها في مأرب وابين وشبوة وما يتلقونه من ضربات موجعة ومستمرة. وبداً واضحاً من خلال التوقيت الزمني لتنفيذ ذلك العمل الإجرامي الساعة الثامنة صباحاً وهو توقيت لم يسبق للقاعدة بالمرء له جعلته زمنياً مناسباً لتنفيذ عملياتها أو لضمان نجاحها، خاصة وأن موقع تنفيذ العملية في وسط مدينة مأهولة بالسكان وفي ساعة ندى فيها الحركة، على عكس أن تم تنفيذها في مدينة غير عدن، والتواهي على وجه الخصوص، فقط هو زمن الثامنة صباحاً- وقت لا نقرأه أنه محبذ لدى القاعدة لتنفيذ عملياتها الإرهابية وسط المدينة المكتظة بالسكان وتجعله وقتاً توقيتاً لتنفيذ عملياتها ضد أهداف تقع في مناطق بعيدة كالصحراء أو أن الهدف مناشاة نظمية أو مصالح اجنبية ومواقع أثرية وسياحية اعتاد السياح والشخصيات الدبلوماسية ارتيادها.. أو أن موقع التنفيذ للعملية على الخطوط الطويلة والطرق التي اعتادتها لاستهداف مواكب الشخصيات المهمة كاندبلوماسيات أو افواج السياحة والمستولين.. الخ.

لكن العملية في الأخير هي من تنفيذ تنظيم القاعدة وتحديد تنفيذها في هذا الوقت أما لأنه وقت مرجح في حسابات الإجراء الأمنية فوجد الإرهابيون أنه وقت مناسب لتنفيذ عملياتهم الإرهابية، أو أنها -أي القاعدة- تعمدت إهمال الوقت الزمني لعدة أسباب وحسابات واستنتاجات تكونت لديها وهي معلومات جمعتها من مبنى فرع جهاز الأمن السياسي والأشخاص الموجودين فيه سواء الموظفين أو المحتجزين من عناصر القاعدة فيه، وأيضاً حالة الإجراءات الأمنية التي يبدو أنها ضعيفة للغاية، والتي كانت الدافع الرئيسي للقاعدة للقيام بتنفيذ عملياتها الإرهابية.

والسؤال المهم: من أين حصلت القاعدة على تلك المعلومات ومن زودها بها ولماذا أهدأ أهل المدينة الاحترازية...؟! وعلى ضوء تلك الاستنتاجات التي تكونت لدى القاعدة حيث عادلت بين كفتي العمل ونجاحها في حال تنفيذها في هذا الوقت، فوجدت أن نسبة نجاح العملية مرجحة على نسبة فشل.. لذلك أقدمت على تنفيذ العمل الإرهابي بسهولة، ودون عناء ولم تعرضها لخسائر، حيث يلاحظ أن عناصرها لم تصيب بأي أذى، ولم يقتل منهم أي إرهابي.

كما أن العملية تم تنفيذها في نفس التوقيت مع عمليات إرهابية أخرى في أكثر من مكان -ابن مارب، إذ تم فيها استهداف رجال أمن وسط الشوارع في زنجبار -عاصمة محافظة أبين- كما حاولت عملية ثالثة إطلاق صاروخ على مقر المنطقة العسكرية بمارب.. لكن أخطاء فنية في تحديد الاحداثيات تسببت بسقوط الصاروخ على منازل السكنية بالقرب من مكان إطلاقه وأدى إلى إصابة مواطنين. كما المعطيات التي تؤكد أن تلك العمليات الإرهابية قاعدية، فهي عملية وتنشاه من حيث طريقة التنفيذ والشخصه وأسائله مع أعمال إرهابية كثيرة نفذها التنظيم في السابق، فضلاً عن ميداء المباحثة في اتخاذها بدلاً عن مبدأ المواجهة المباشرة مع قوات الأمن، وتبادل الارهابيين إطلاق النار مع أجهزة الأمن بمخفتها الأسلحة، وهي الطريقة نفسها التي اتبعها التنظيم في الاعتداء الإرهابي على السفارة الأمريكية بصعاعه العام قبل الماضي.

فالعملية الإرهابية ضد مبنى الأمن بعدن والسفارة استخدمت فيها نفس الأسلوب، ونفس طريقة وسائل التكر والتداعيات من خلال ارتدائهم الزي العسكري.. وأيضاً التشابه بين العمليات من حيث الهجوم المباشر والمواجهة وكذا خطة توزيع المهاجمين على مجموعتين.. مجموعة مهاجمين وأخرى للمساندة والحماية من الخلف. وتتمحور نقطة الاختلاف البسيط بين العمليتين فقط في نوعية السلاح المستخدم من قبل العناصر الإرهابية في المقدمة، إذ أن العمل الإرهابي ضد السفارة الأمريكية استخدمت فيه سيارة مفخخة ومهاجمين انتحاريين مفخخين بأحزمة ناسفة، وكان هناك كذلك مواجهة وقبلي بين الانتحاريين بحسب ماحصل في العمل الإجماعي ضد مبنى الأمن السياسي، فالأرهابيون نفذوا جرمهم وقتلوا كل من وجوده دون تمييز بين الرجال والنساء، وخرجوا وكانهم كانوا في رحلة سياحية دون أن يصاب أحدهم بأذى.. وهذا عكس ماتم مع سابقيهم في عملية الهجوم الإرهابي على السفارة الأمريكية.. فهناك حصلت مواجهة حقيقية وتصد واستبسال من قبل أفراد الأمن بل لقد تم منع الإرهابيين من تحقيق أهدافهم وهو تنفيذ العملية داخل مبنى السفارة.. فضل أفراد الأمن بتقديم أرواحهم في سبيل منع الإرهابيين من الوصول إلى جدار السفارة.

وأمر كهذا واضح أنه لم يحصل بأمره في مقاومة أو مواجهة الإرهابيين، في مبنى الأمن السياسي حيث استغلوا ذلك الضعف وغياب الإجراءات الأمنية الجيدة التي تلتقي بهيئة مكان له أهمية اعتبارية، كجزء من هيئة الدولة وسيدة القانون.

العملية برمتها تكشف أن حماية الأمنية والإجراءات الاحترازية لمبنى الأمن السياسي بالتواهي لم تكن بالقدر الكافي ولا عند المستوى المطلوب، ولا تتناسب مع المكانة الاعتبارية للمكان المستهدف، وهي نقطة رئيسية دفعت بالإرهابيين إلى الاعتداء عليه بسهولة ويسر دون أن تلحق بهم خسائر تذكر.. ولعل القاعدة أرادت من وراء ذلك لفت الأنظار إلى العالم أنها موجودة، ولاتزال نشطة ويقوموا بممارسة جرائمها في أي مكان وفي أي وقت.. وهذا ما كان يجب أن يحسب له ألف حساب ولا يسمح بحدوه أبداً...! □

ولدينا المزيد!! □

مدير يعرقل مستحقات مقاول دون وجه حق

أحد مديري مديريات القطاع الغربي بمحافظة صنعاء - لم يكن مدير الترتيبه موقعاً على استمارة الصرف.. غير أن المدير اللخبير هو المقاولين بدون مستحقات، لكنه كان قبل شهر قد وقع على مستخلص مماثل لنفس المقاول. الغربي أن مدير مكتب الترتيبه بالمديرية ومدير الوحدة الهندسية بالقطاع الغربي وقعا على استمارة الصرف عدا

استغربت إحالة القضايا المدنية إلى اللجنة الرئاسية

«فكر» تستنكر عرقلة محكمة لبحج لقضايا المواطنين

استغربت إحالة القضايا المدنية إلى اللجنة الرئاسية

استنكرت منظمة «فكر» للحوار والدفاع عن الحقوق والحريات تاجيل المحكمة الاستئنافية بمحافظة لبحج لقضايا أبناء المحافظة والعمل على تعطيلها بحجج واهية. وقالت المنظمة في بيان تلقت «الميثاق» نسخة منه: إن رئيس الاستئناف وبعض العاملين في المحكمة أساءوا فهم التعميم الصادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي حول إحالة القضايا والمنازعات المتعلقة بقضايا الأموال العامة وقضايا التأميمات وقضايا الصراعات السياسية إلى اللجنة الرئاسية. وأضاف البيان أن محكمة الاستئناف تريد تعميم هذا التوجه على جميع القضايا حتى المدنية والتي تم الفصل فيها وتقوم بتأجيل استكمال إجراء التنفيذ في قضايا نافذة وتم الفصل فيها.

ابتدائية الجديدة: الإعدام لمصدر مواد مخدرة إلى السعودية

أصدرت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بمحافظة الحديدة حكماً بالإعدام على المتهم (ع.ع.ج.ح) بثمته تصدير «١٥٤٠» كجم من مادة الحشيش المخدر إلى المملكة العربية السعودية بقصد الاتجار بها. وكانت النيابة الجزائية الابتدائية قد أدانت المتهم بالتهمة النسبوية إليه وطلابت الحكم عليه بالعقوبة المقررة شرعاً، كما حكمت على متهمين آخرين بالسجن لمدد متعاقبة تتراوح ما بين ٤ - ٦ سنوات. □